

التصنيفات:- موازنة-  
-نوع التشريع:- قانون-  
رقم التشريع:- ١-  
تاريخ التشريع:- ٢٠٠٦/١٥/١-  
عنوان التشريع:- قانون الموازنة الفدرالية للسنة المالية ٢٠٠٦ رقم (١) لسنة ٢٠٠٦-  
المصدر:- الوقائع العراقية - رقم العدد: ٤٠١٦ | تاريخ: ٢٠٠٦/٢/٢ | عدد الصفحات: ٣ | رقم الصفحة: ١-

قرار رقم ١

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

استنادا الى احكام المادة السابعة والثلاثين من قانون ادارة الدولة ال(عراقية) للمرحلة الانتقالية والفقرتين ١- ب من المادة الثالثة والثلاثين من قانون ادارة الدولة .

قرر مجلس الرئاسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ / ١ / ٢٠٠٦ اصدار القانون الاتي :

رقم ١ لسنة ٢٠٠٦

قانون الموازنة الفدرالية للسنة المالية ٢٠٠٦

الفصل الاول

الايرادات

مادة ١

تقدر ايرادات الدوائر الخدمية الممولة مركزيا للسنة المالية /٢٠٠٦ بمبلغ ٣٠٤٠٠٠ ٣٩٢ ٤٥ خمسة واربعون الف واثنان وتسعون مليار وثلاثمائة واربعة ملايين دينار حسبما مبين في الجدول ١ الملحق بهذا القانون .

الفصل الثاني

النفقات

مادة ٢

يخصص مبلغ مقداره ٣٩٢ ١٦١ ٩٦٣ ٥٠ الف دينار خمسون الف وتسعمائة وثلاثة وستون مليار ومئة وواحد وستون مليون وثلاثمائة واثنان وتسعون الف دينار لنفقات التشغيلية يوزع وفق الجدول ب الملحق بهذا القانون

وكالاتي : -

١- مبلغ مقداره ٣٩٢ ١٦١ ٦٩١ ٤١ الف دينار واحد واربعون الف وستمائة واحد وتسعون مليار ومئة واحد وستون مليون وثلاثمائة واثنان وتسعون الف دينار للنفقات التشغيلية يوزع وفق الجدول ب الحقل / ١ الملحق بهذا القانون .

ب- مبلغ مقداره ٢٧٢ ٠٠٠ ٠٠٠ الف دينار تسعة الاف ومئتان واثنان وسبعون مليار دينار لنفقات المشاريع الراسمالية موزعة وفق الجدول ب الحقل / ٢ الملحق بهذا القانون .

## الفصل الثالث

### - التخصيصات الإضافية -

#### مادة ٣

أ- يخصص مبلغ مقداره ٣٠٠ ٢٠٣ ٩٤٤ الف دينار تسعمائة وأربعة وأربعون مليار ومئتان وثلاثة مليون وثلثمائة الف دينار ضمن اعتمادات النفقات التحويلية لموازنة وزارة المالية .

ب- يخصص مبلغ ١٥٠٠ مليار دينار الف وخمسمائة مليار دينار لتنمية مشاريع الأقاليم يتم توزيعه حسب نفوس كل محافظة بضمنها حصة إقليم كردستان ويجري متابعة وتنفيذ تلك التخصيصات بعد التنسيق بين مجلس المحافظة ووزارة المالية .

ج- يخصص مبلغ ١٥٠٠ مليار دينار الف وخمسمائة مليار دينار عن برنامج تسريع اعمار المحافظات ويجري التنفيذ بالتنسيق بين مجلس المحافظة ووزارة المالية ويجري التوزيع حسب عدد السكان والمحرومية.

## الفصل الرابع

### احكام (عامة) وختامية

#### مادة ٤

يحصص الصرف من اعتمادات الفصل السادس النفقات التحويلية والسابع الالتزامات والمساعدات والاستثمارات الخارجية والثامن المشاريع الراسمالية من الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق بوزارة المالية، ولوزير المالية تخويل الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة صلاحية الصرف مباشرة على بعض مواد الفصول المذكور .

#### مادة ٥

لوزير المالية تخويل الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة صلاحية اجراء المناقلة بين اعتمادات الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق المصادق عليها من وحدة صرف الى اخرى بنسبة لا تتجاوز ٥% خمسة من المائة من الاعتمادات المصادق عليها في الموازنة السنوية او التكميلية لوحدة الصرف التي يتم تخفيض اعتماداتها مع مراعاة احكام البند ٨ من القسم ٩ من قانون الادارة المالية لسنة ٢٠٠٤ .

#### مادة ٦

لوزير المالية استخدام المبالغ المعتمدة لاحتياطي الطوارئ المنصوص عليها في المادة ٣-١ من هذا القانون لتسديد النفقات الطارئة وغير المتوقعة عند اقرار هذا القانون اذا كانت هناك حادة ملحة للاناقي وعدم وجود تخصيص لتغطية هذه الحاجة لحد ١٠ . ٠٠٠ مليون دينار عشرة مليارات دينار في كل حالة واذا تجاوز المبلغ الحد المذكور تستحصل موافقة مجلس الوزراء باقتراح من وزير المالية .

#### مادة ٧

تستخدم الاعتمادات المصادق عليها في هذا القانون لغاية ٣١ كانون الاول من السنة المالية / ٢٠٠٦ ايرادا لموازنة السنة المالية التالية لها .

#### مادة ٨

للوزير المختص ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة صلاحية الصرف بدوج مبلغ ٥٠٠ مليون دينار خمسمائة

مليون دينار وتخويل رؤساء الدوائر التابعة لوزارته او الجهة غير المرتبطة بوزارة صلاحية الالتزام والصرف كلا او جزءاً بما لا يتجاوز ٥٠٠ مليون دينار خمسمائة مليون دينار في كل حالة مع مراعاة ما ياتي : -  
ا- ان يتم الصرف وفقاً للاعتمادات المصادق عليها في الموازنة السنوية او التكميلية وللأغراض المحددة لها.  
ب- ان يتم استخدام الاعتمادات المخصصة في الموازنة بموجب خطة اتفاق يصادق عليها وزير المالية .  
ج- التقيد بالاعتمادات المخصصة في الموازنة ولا يجوز الدخول في الالتزام بالصرف بما يزيد على ما هو مخصص في الموازنة .

#### مادة ٩

لوزير المالية زيادة الاعتمادات المصرفية واللازمة لتغطية كلفة الاعمال التي تقوم بها بعض دوائر الدولة للغير بحدود الايرادات المتأتية عن تنفيذ تلك الاعمال اذا تايّد نفاذ الاعتمادات المخصصة في الموازنة .

#### مادة ١٠

يتم اعتماد التبرعات من المانحين وغير المانحين ذات الاهداف المحددة الممنوحة لاجلها في الموازنة على ان تقوم الجهة المستفيدة بتقديمها الى مجلس الوزراء لاستحصال مصادقة السلطة التشريعية عليها على ان يجري صرفها للغرض المحدد لها حصراً .

#### مادة ١١

لوزير المالية تخويل الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة ارسال طلبات وعقد مقاولات والتي لم يخصص لها مبالغ في موازنة سنة /٢٠٠٦ صرف سلف وفق الفقرتين ا- ب من هذه المادة على ان تحتسب على اعتمادات الموازنة الفيدرالية لسنة /٢٠٠٧ وفق الاتي : -  
ا- النفقات الجارية : دفع السلف لهذا الغرض لا تتجاوز نسبتها ١٠% عشرة بالمائة من قيم الطلبات والمقاولات .  
ب- المشاريع الراسمالية : دفع سلف لهذا الغرض لا تتجاوز نسبتها ٢٥% خمسة وعشرين من المائة من قيم المقاولات، وتستحصل موافقة مجلس الوزراء اذا كانت مبالغها تزيد عن ذلك .

#### مادة ١٢

ا- تقدم وزارات ودوائر الدولة كافة حساباتها الشهرية موازين المراجعة في موعد لا تتجاوز مدته ١٠ ايام من نهاية كل شهر الى وزارة المالية - دائرة المحاسبة .  
ب- تقوم وزارة المالية بتحديد المشاريع والنفقات الاستثمارية المزمع القيام بها من قبل وزارات الدولة بشأن مشاريع المحافظات والاقاليم ويتم تنفيذها بالتنسيق مع مجالس المحافظات والاقاليم وبإشراف وزارة المالية .  
ج- لا يجوز اجراء اي مناقلة ضمن تخصيصات المشاريع الاقليمية بين المحافظات .

#### مادة ١٣

ا- تحدد حصة اقليم كردستان العراق بنسبة ١٧% من اجمال النفقات المبينة في الجدول د الملحق بهذا القانون والبالغة ٥٤٨ ٠٠٠ ٨٤٩ الف دينار الف وثمانمائة وتسعة واربعون مليار وخمسمائة وثمانية واربعون مليون دينار

على ان لا يتم التصرف بهذه الحصة الا بعد التشاور والتنسيق بين الوزارات المركزية والوزارة المعنية في اقليم كردستان

ب- تحدد نسبة ١٧% سبعة عشر من المائة من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الراسمالية للموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق عدا نفقات اقليم كردستان والنفقات السيادية لمجلس النواب، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، تعويضات الحرب، فوائد سندات وحوالات الخزينة، كلفة انتاج النفط الخام المصدر، فوائد على قروض البنك الدولي، الالتزامات والمساهمات الدولية والخارجية، مفاوضات ومطالبات الدين الخارجي، تدقيق حسابات K . P . M . G . مديونية البنك الاسلامي، فوائد السندات على اطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص، اجور تدقيق حسابات النفط مقابل الغذاء، تدقيق ومتابعة وملاحقة الاموال ال(عراقية) في الخارج، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج، المشاريع الاستثمارية النفطية وتخصص النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الراسمالية لاقليم كردستان .

ج- عند حصول زيادة في الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق لسنة /٢٠٠٦ تضاف نسبة ١٧% من هذه المتغيرات تناسباً على موازنة اقليم كردستان .

د- يجري اقليم كردستان تقديراً لايراداته المتوقعة خلال عام/ ٢٠٠٦ من جميع المصادر وتزويد وزارة المالية / دائرة الموازنة بها .

مادة ١٤

تقيد جميع ايرادات الدوائر الممولة مركزياً ايراداً نهائياً للخزينة ال(عامة) للدولة ويتم اظهارها في موازين المراجعة الشهرية .

مادة ١٥

يلتزم بالجدول ج الملحق بهذا القانون جدول الوظائف

مادة ١٦

تلتزم الشركات ال(عامة) بمراعاة احكام القسم ٨ من قانون الادارة المالية رقم ٩٥ لسنة / ٢٠٠٤ .

مادة ١٧

على الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة الادارات المحلية والبلديات تنفيذ هذا القانون .

مادة ١٨

لوزير المالية اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام القانون .

مادة ١٩

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وينفذ من ١/ كانون الثاني/ ٢٠٠٦-٠٤-١٨

كتب ببغداد في الخامس عشر من شهر ذي الحجة لسنة ١٤٢٦ هجرية

الموافق لليوم الخامس عشر من شهر كانون الثاني لسنة ٢٠٠٦ ميلادية

جلال طالباني  
رئيس الجمهورية

عادل عبد المهدي  
نائب رئيس الجمهورية

غازي عجيل الياور  
نائب رئيس الجمهورية

الاسباب الموجبة

بهدف بيان اغراض وقواعد عمل السياسة المالية طبقا للمبادئ والاحكام التي تضمنها قانون الادارة المالية رقم /٩٥/  
لسنة ٢٠٠٤ شرع هذا القانون .